

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
فهذا بحث مختصر عن محل الاعتكاف:

محل الاعتكاف:

اختلف السلف على سبعة أقوال ذكرها ابن حجر فتح الباري^(١).

١- الاعتكاف في كل مكان، وهو قول محمد بن لبابة المالكي، وهو مردود بالكتاب والسنن والإجماع الذي ذكره القرطبي في تفسيره^(٢).

٢- الاعتكاف يصح في أي مسجد ولو كان مهجوراً، وهذا مذهب مالك والشافعي وداود، ودليلهم عموم الآية **وَلَا تُتْبِعُوهُنَّ** **وَأَنْتُمْ عَلَىٰ كُفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ**^(٣) [البقرة: ١٨٧].

٣- الإعتكاف في مسجد جامع^(٤) وهو قول الزهرى، ورواية عن مالك، ودليلهم حديث عائشة **السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً** **وَلَا اعْتَكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدِ جَامِعٍ**^(٥).

٤- الاعتكاف في مسجد جماعة، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد وإسحاق، وبعض السلف، ودليلهم حديث عائشة **وَلَا اعْتَكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ**^(٦).

٥- الاعتكاف في المسجد الحرام، والمسجد النبوى، وهو قول عطاء، كما عند عبد الرزاق^(٧).

٦- الاعتكاف في المسجد النبوى فقط، وهو قول سعيد بن المسيب، كما عند عبد الرزاق^(٨)، وله قول آخر «إلا في مسجد نبى».

٧- الاعتكاف في المساجد الثلاثة فقط، وهو قول حذيفة رضى الله عنه، واستدل بحديث **لَا اعْتَكَافَ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ**^(٩).

(١) القرطبي في تفسيره (٣٣٣/٢) وابن قدامة في المغني (١٨٧/٣).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في مسائله عن أبيه (٦٧٣/٢) وهذا إسناد صحيح.

(٣) صحيح سنن أبي داود (٤٤٧٣).

(٤) صحيح سنن أبي داود (٢١٣٥) وهو الراجح.

(٥) عبد الرزاق (٣٤٩١٤).

(٦) عبد الرزاق (٣٤٦/٤).

(٧) عبد الرزاق (٣٤٦/٤).

٥- قال ابن تيمية: «الاعتكاف مشروع في المساجد دون غيرها»^(١٨).

٦- قال ابن حزم في المحتوى: «والاعتكاف جائز في كل مسجد جمعت في الجمعة أو لم تجتمع» ثم قال «أما من حد المساجد الثلاثة أو المسجد الجامع، فأقول لا دليل على صحتها فلامعنى لها وهو تخصيص للأية»^(١٩).

٧- قال ابن قدامة في المغني «وَإِنْ كَانَ اعْتِكَافُهُ مُدَّةً غَيْرَ وَقْتِ الصَّلَاةِ؛ كَلِيلٌ أَوْ بَعْضٌ يَوْمٌ، جَازَ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ؛ لِغَمْدِ الْمَانِعِ»^(٢٠).

٨- قال الكاساني في البائع «فأفضل الاعتكاف أن يكون في المسجد الحرام ثم في مسجد المدينة ثم الأقصى ثم في المساجد العظام التي كثر أهلها»^(٢١).

كلام العلماء في حديث حذيفة:

نص الحديث: عن شقيق بن سلمة قال: قال حذيفة لعبد الله بن مسعود: إن قوماً عكوف بين دارك ودار أبي موسى لا يضر - وفي رواية **ألا أعجبك من ناس عكوف** - قال ابن حزم، قال، إبراهيم في مسجد الكوفة الكبير قال حذيفة: وقد علمت أن رسول الله **قال: لَا اعْتَكَافَ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ الْثَلَاثَةِ: مسجد الحرام ومسجد المدينة ومسجد الأقصى** فقام عبد الله بن مسعود: فعلهم أصابوا وأخطأت وحفظوا ونسيت ف قال حذيفة: **لَا اعْتَكَافَ إِلَّا فِي هَذِهِ الْمَسَاجِدِ الْثَلَاثَةِ** قال الألباني: أخرجه الطحاوي والإسماعيلي والبيهقي بإسناد صحيح عن حذيفة وهو مخرج في الصحيحه^(٢٢).

نوقشت هذا الاستدلال من أوجه:

الأول: أنه لا يثبت مرفوعاً وثبت من قول حذيفة وجمهور علماء الحديث على ضعفه واضطرابه منهم الطحاوى^(٢٣)، وابن حزم في المحتوى^(٢٤)، وابن حجري الدرایة^(٢٥)،

(١٨) الفتوى (٤٥١/٢٦)

(١٩) مسألة (٦٣٣)

(٢٠) (١٨٩/٣)

(٢١) (١١٣/٢)

(٢٢) قيام رمضان ص ٣٦

(٢٣) مشكل الآثار (٤٠/٤)

(٢٤) (١٩٥/٥)

(٢٥) (٤٨٨/١)

الثلاثة^(٨):

والراجح أن الاعتكاف في مسجد جماعة: وهو قول بعض السلف كابن مسعود، والحسن، وعروة، والزهرى، وإسحاق، وقال به المذاهب الأربعية والظاهرية وابن حزم وابن تيمية والشوكانى والبخارى، وابن حجر.

الأدلة:

١- الآية **وَلَا تُتْبِعُوهُنَّ** **وَأَنْتُمْ عَلَىٰ كُفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ**^(١) [البقرة: ١٨٧].

٢- حديث عائشة **السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً، ولا اعتكاف إلا مسجد جماعة**^(٢).

وقد ثبت أيضاً عن عروة وعن الزهرى، بنفس القول الأخير.^(٣)

٣- عن ابن عباس قال **لَا اعْتَكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ تَجْمَعُ فِيهِ الصلوات**^(٤).

كذلك قوله **لَا اعْتَكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ تَقَامُ فِيهِ الصَّلَاةُ**^(٥).

٤- عن سعيد بن جبير قال: اعتكفت في مسجد الحى فأرسل إلى أمير الكوفة فلم آته وقلت: إني كنت معتكاً.^(٦)

أقوال العلماء :

١- قال البخارى: **بَابُ الْاعْتَكَافِ فِي الْعَشْرِ الْأُخْرَى الْاعْتَكَافُ فِي الْمَسَاجِدِ كُلِّهَا**^(٧).

٢- قال الطحاوى: **كَانَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ فِي مَسَاجِدِ بَلْدَانِهِمْ أَيُّ الْاعْتَكَافِ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ**^(٨).

٣- قال ابن حجر بعد أن ذكر سبعة أقوال: «والراجح أنه لا يصح إلا في مسجد جماعة»^(٩).

٤- قال القرطبي: **أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَىَّ أَنَّ الْاعْتَكَافَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ**^(١٠).

(٨) رواه الطحاوى والبيهقي

(٩) أخرجه أبو داود حديث (٤٢٨)، صحيح أبي داود (٤٤٧٣).

(١٠) أخرجه أبو داود حديث (٤٢٨)، صحيح أبي داود (٤٤٧٣).

(١١) أخرجه عبد الله بن أحمد في مسائله عن أبيه (٦٧٣/٢) وهذا إسناد صحيح.

(١٢) عزاه ابن مفلح في الفروع (١٥٦/٣) لحرب في مسائله وقال: ياسناد جيد.

(١٣) ذكره الحسن الحلوي كما في التمهيد (١٣٣١/٨).

(١٤) فتح (٢٧١/٤)

(١٥) مشكل الآثار (٤٠/٤)

(١٦) فتح (٢٧١/٤)

(١٧) (٣٣٣/٢)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



السَّيِّدَةُ
الْأَرْدَهْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْزَرْوَعِي



يضعف الاحتجاج بأحد شقيه «^(٣٥)

كذلك استدل الإمام الطحاوي في هشك الآثار: على اعتراض ابن مسعود أن قول حذيفة منسوخ وقد علمه ابن مسعود ولم يعلمه حذيفة، ولذلك قال له «حفظوا» أي النسخ، وكان ظاهر القرآن على ذلك.^(٣٦)

فعم المساجد كلها بذلك وكان المسلمين عليه في مساجدهم «**قالوا أيضًا:** أنه لو كان ثابتاً مرفوعاً لاشتهر ذلك بين الصحابة وقد خالفه مع ابن مسعود، عائشة وابن عباس، وقد مر حديث عائشة «**ولا اعتكاف إلا في مسجد جماعة**» أما قول ابن عباس «**ولا اعتكاف إلا في مسجد تجمع فيه الصلوات**» قد من تخرجه. ثم أنه لو صح فهو معارض لحديث عائشة: «**ولا اعتكاف إلا في مسجد جماعة**»، بعد أن قالت من السنة.

كذلك يقال: أنه لو ثبت رفع الحديث لما أجمعت الأمة على ترك العمل به، فلم ينقل عن أحد من الأئمة أنه أخذ به، فعلم أن هذا القول اجتهاد منه، وقد خالفه غيره من الصحابة كما مر.

ثم يقال: أنه لو قيل بموجب هذا الحديث وكانت «أى» في الآية «في المساجد» للعهد الذهني ولا دليل على ذلك في الآية، بل هي للعموم وهذا هو الأصل.^(٣٧)

كذلك: لو قيل بموجبه لكان حملًا للأية على النادر، وهذا من معايب الاستدلال كما قال العثيمين في تعليقاته على الكافي لابن قدامة.

كذلك على فرض ثبوته مرفوعاً: فالمراد: لا اعتكاف كامل لما مر من فهم الصحابة والأئمة والمذاهب. ولو صح فهو محمول على بيان الأفضلية، كما ذكر الكاساني في البدائع.^(٣٨)

والحمد لله رب العلمين

(٣٥) (٣٦٠/٤)

(٣٦) (٢٠/٤)

(٣٧) قاله بن العثيمين في الشرح الممتع (٥٠٥/٦)

(٣٨) (١١٣/٢)

والشوکانی في نيل الأوطار.^(٣٩)

وقال صديق حسن خان: «**ولا حجة في قول حذيفة**»^(٤٠) وقد رجح وقفه بعض المحدثين، كالشوکانی لما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه^(٤١) عن ابن عبيدة به موقفاً من كلام حذيفة، وكذلك ما ذكره أيضاً^(٤٢) وابن أبي شيبة^(٤٣) عن إبراهيم النخعي قال : جاء حذيفة .. فذكره موقفاً

وهذا من جهة الصناعة الحديثية، وأما من جهة النظر فإن ابن مسعود لم يقبل قول حذيفة، بل ردتها ولو ثبت رفع الحديث لما تجاسر على ذلك وهو من فقهاء الصحابة، وقد أفتى بخلاف قول حذيفة - إن صح هو- عن شداد بن الأزرع قال: اعتكف رجل في المسجد فحصبة^(٤٤) الناس، فجاء ابن مسعود وطرد الناس، وحسن ذلك، فعلم أن ابن مسعود لم يكن ملزماً باجتهاد حذيفة.^(٤٥)

كذلك قول ابن مسعود في الرواية: «**لعلك نسيت حفظوا أو خطأتم فأصابوا**»، وهذا تصريح من بخطأ حذيفة وصواب عمل الآخرين بخلافه.

كذلك: فإن في متن الحديث اختلافاً وشكًا فقد جاء في رواية سعيد بن منصور كما في المحملي، قول حذيفة «**لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة أو قال مسجد جماعة**»^(٤٦).

قال ابن حزم: «**قانا** : هنا شك من حذيفة أو من دونه، ولا يقطع على رسول الله ﷺ بشك ، ولو أنه عليه الصلاة والسلام قاله ، لحفظه الله تعالى علينا ولم يدخل فيه شك فصح يقينا أنه لم يقله قط»^(٤٧).

وقال الشوكاني في النيل: فأيضاً الشك الواقع في الحديث مما

(٣٦) (٣٦٠/٤)

(٣٧) الروضة الندية (٤٣٨/١)

(٤٨) (٣٤٨/٤)

(٤٩) (٣٤٧/٤)

(٣٠) (٩١/٣)

(٤٠) ورد في النهاية : حصبه ، رماه بالحصباء (الحجارة الصغيرة)

(٤١) آخرجه عبد الرزاق (٤٤٨) وابن أبي شيبة (٩١/٣) والطبراني (٣٥٠/٩)

بسند صحيح عن شداد

(٤٣) (١٩٥/٥)

(٤٤) (١٩٥/٥)